المستوى: السنة الأولى الطور الثاني التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر
المقياس: تاريخ موريتانيا المعاصر / السداسي الثاني / 2019- 2020
الأستاذ : العايب معمر

المحاضرة السابعة

السياسة الفرنسية في موريتانيا خلال الفترة 1920م – 1945م

في هذه المحاضرة نتناول أبرز ما ميز سياسة الاستعمار الفرنسي في موريتانيا خلال الفترة الممتدة من سنة 1920م والى عام 1945م ، وذلك من خلال التعرض لأهم ملامح هذه السياسة في المجالات الإدارية ،الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية ومدى تأثير هذه السياسة على البلاد الموريتانية .

خضعت موريتانيا للاحتلال الفرنسي في مختلف جوانب الحياة السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعاشت البلاد طيلة الحقبة الاستعمارية في تخلف حضاري شامل لمختلف مناحي الحياة، وأقامت فرنسا الاستعمارية نظاما إداريا يستجيب لمصالحها الاستعمارية حيث أسندت إدارة المحمية إلى مندوب عام يساعده اثنا عشر فردا من الأهالي ،وخلال الفترة 1904م – 1920 م اتبعت ما سمي بالإقليم المدني وبموجب ذلك قسمت موريتانيا إلى دوائر،وكان يدير الإقليم مندوب عام ، ثم انتقلت إلى نظام المستعمرة خلال الفترة 1920م- 1946م حيث استبدل منصب المندوب العام بوالي موريتانيا وأصبحت البلاد مستقلة ماليا وإداريا عن السنغال وزاد عدد دوائرها إلى ستة دوائر.[1]

ففي سنة 1920م تم تحويل موريتانيا إلى مستعمرة ،فأصبحت تتمتع باستقلالية مالية وإدارية تحت سلطة الوالي العام لإفريقيا الغربية وتم تقسيم البلاد إلى دوائر تضم معظم سكان موريتانيا الحالية وأكثريتهم في الأقاليم الشرقية وهي مركز الثقل البشري والثقافي[2] ، و اتسم التنظيم الإداري والسياسي في موريتانيا خلال هذه الفترة بطابعه الاتحادي الذي يربطه بالمستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا كما اتجهت السياسة الاستعمارية في البداية إلى العمل على الحد من نفوذ الزعامات التقليدية ،لكنها اصطدمت بصعوبات أمام هذا الهدف ،لذلك عملت في مرحلة لاحقة على التنسيق مع هذه الزعامات من خلال مهادنة النظام واحترام مراكز ومؤسسات السلطة التقليدية التي فرضت نفسها كمؤسسات قوية لها جذورها في المجتمع ،وهو ما يحتم أخذها بعين الاعتبار عند كل محاولة لاختراق المجتمع وتغيير بنياته [3].

---

[1] - محمد علي داهش ، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، منشورات اتحاد كتاب العرب ، دمشق ،2004،ص 73-74.

[2] - حماه الله ولد السالم ، جمهورية الرمال - حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا، دار الكتب العلمية،2014،ص 51.

[3] - سيدي محمد بن سيد أب ، التطور الدستوري والسياسي في موريتانيا ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 40 ،العدد 04، ص 19 . رابط المقال : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/97554

اتبعت فرنسا في موريتانيا نفس الأساليب التي مارستها في الجزائر والمغرب وتونس في المجال الثقافي والاجتماعي ، فقد عملت السلطات الفرنسية على محاربة اللغة العربية وثقافتها ومؤسساتها الدينية والثقافية البسيطة **(المحظرة)**[4] ،وفرضت اللغة الفرنسية وثقافتها عن طريق المدارس التي أنشأتها وبتشجيع النزعات القبلية والطائفية بين الطرق الصوفية ، وإثارة الحساسية العرقية (عرب بربر زنوج) لتفكيك المجتمع وإضعافه كما حالت بين موريتانيا ومحيطها المغاربي والعربي.

سعت فرنسا إلى فرض هيمنتها الثقافية من خلال نظام المدرسة الاستعمارية ،وبات من المعروف أن تثقيف الأهالي بالنسبة للإدارة الفرنسية في موريتانيا هو تحقيق أغراض الاستعمار الاقتصادية والسياسية من خلال تطبيق سياسة الاحتواء ،وبالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها سلطات الاستعمار في إقامة تعليم فرنسي شامل في كامل دوائر البلاد ،فإنها لم تتمكن من بلوغ الأهداف التي رسمتها ،حيث عرفت سياسة التعليم الفرنسي الكثير من الإرباك على امتداد الفترة الاستعمارية صاحبه ضعف عام في نسبة التمدرس ،وهجر التلاميذ للمدرسة قبل إكمال الطور التحضيري ،وعدم إقبال البنات عليها ويمكن تفسير هذه الوضعية بفعل المقاطعة الاجتماعية لهذا النوع من التعليم من طرف الأهالي الذين ظلوا دائما يرتبطون بالتعليم المحظري ،الذي شكل إحدى خصوصيات ثقافتهم التقليدية والذي اعتبروه دوما الحصن المنيع أمام غزو ثقافة الأجنبي.[5]

ونظرا للدور التربوي للمحظرة في تعليم الموريتانيين شؤون دينهم ،اتخذت الإدارة الاستعمارية موقفا حازما للحد من عمل مؤسسة المحظرة والأدوار التي تلعبها في مسعى لإفساح المجال أمام التعليم الفرنسي في البلاد ونشر ثقافتها وهو اعتراف ضمني بالدور الكبير الذي تلعبه المحظرة في الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية للبلاد ، لهذا وضعت الادارة الفرنسية عدة خطط لمحاربة المحظرة ومنها إنشاء مدرسة لمعلمي القرآن يتلقون منها تعويضات مالية ويكونون تحت تأثير مباشر من الإدارة الفرنسية من اجل محاربة المحاظر التي تنتشر في كل مكان خارج رقابة وتوجيه الإدارة ،رغم هذا ظل الإقبال على المدرسة الفرنسية ضعيف رغم كل الاكراهات المفروضة على المحظرة وطلابها ،بل يرى

---

[4] - المحظرة : جمع المحاظر : مؤسسات ذات وظائف متعددة (اجتماعية وثقافية وتربوية) ساهمت طوال القرون الماضية مساهمة كبيرة في نشر المعارف العربية والإسلامية بمختلف فنونها في ربوع الصحراء ومنها إلى المناطق الإفريقية المجاورة، كما ساهمت في نقل هذه المعارف عبر الأجيال. وانطلاقا من الوظائف المعرفية للمحاظر فقد سماها بعض الباحثين: "الجامعات البدوية المتنقلة على ظهور العيس"، بينما اعتبرها آخرون بمثابة "أكاديميات حقيقية تقام تحت الخيام."للمزيد حول الموضوع راجع : محمد أمين محمدو ، المحاظر الموريتانية ، مؤسسات لنقل المعارف ، كتب الكراسك، 2016 ، ص 47- 70 .

[5] - محمد الراضي ولد صدفن،الاستعمار وأثاره في موريتانيا ،مجلة عصور جديدة ،المجلد 04 ،العدد12،ص275. رابط المقال: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/32984

بول مارتي أن المحظرة شكلت عقبة أمام المخطط الاستعماري في موريتانيا وصمام أمان هوية البلاد[6].

في المجال الاقتصادي أولت السلطات الفرنسية اهتماما خاصا لتشجيع الرأسمال الفرنسي لأشغال الثروة الحيوانية ومناجم الملح [7]،وفي المقابل لم تهتم السلطات الفرنسية بالجوانب الزراعية والثورة الحيوانية والمعدنية لما يخدم حاجات الشعب الموريتاني بل عملت على امتصاص أمواله وثرواته و أثقلته بالضرائب المتزايدة وكثرة الغرامات ولم تكن الناحية الصحية أفضل حالا من بقية القطاعات الأخرى في زمن الاستعمار الفرنسي إذ عانت إهمالا كبيرا لم تسع فرنسا لبناء مستشفيات أو مستوصفات حيث الصحة العامة كانت سيئة للغاية[8]،ومن الناحية العمرانية فلم تشهد البلاد نهضة عمرانية حقيقية ولم يبدي الاستعمار أي اهتمام حقيقي في مد الطرق أو تحديث المناطق السكنية ،ولم يسع إلى إقامة طرق داخلية للمواصلات واكتفى بفتح بعض الطرق للسيارات و مد سكة الحديد لغرض خدمة أهدافه العسكرية والاقتصادية[9]،ويلاحظ بدأ نشاط الشركات الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم اكتشاف الحديد والنحاس وغيرها من المعادن [10].

تعرض الشعب الموريتاني إلى شتى صنوف القمع والإفقار ومحاولة إلغاء الهوية العربية الإسلامية مثلما فعل المستعمرون الفرنسيون في بقية أقطار المغرب العربي فكان رد فعل على صدمة الاحتلال بالمقاومة المسلحة في المرحلة الاولى منه وتنظيم حركة وطنية سياسية كمرحلة ثانية للمقاومة، عملت ضمن إمكاناتها والظروف المحيطة بها على تحقيق الاستقلال الوطني.[11]

---

[6] - **بوها محمد عبد الله سيدي ، المشروع الثقافي الفرنسي في موريتانيا (دراسة للأبعاد الاستشراقية في بلاد شنقيط)، مجلة قضايا تاريخية ،العدد10 ،ديسمبر 2018،ص ص 177-178. المقال متاح على الرابط :**
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/97979

[7] - **محمد علي داهش، المرجع السابق ، ص 74.**

[8] - **أمهادي ولد جقدان ، الوعي السياسي والحزبي في موريتانيا من تأسيس الجمهورية الرابعة 1946م والى الاستقلال الوطني 1960م ،مجلة دراسات تصدرها جامعة بشار، العدد 01 ، جوان 2012، ص 80. رابط المقال :**
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/16333

[9] - **نفسه ، ص 81.**

[10] - **محمد علي داهش، المرجع السابق ، ص 74**

[11] - **نفسه ،ص 75.**